مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (10) /العدد (1)، جوان 2023، ص.ص:97-116

الاستثمار السياحي في ظل برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر مع الاشارة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030

Tourism investment in light of public investment programs in Algeria With reference to the SDAT 2030 Tourism Development Directive Plan

ط.د الحاج حاجي *[1]، أ.د محمد بوبكر

[1]المركز الجامعي نور بشير البيض، مخبر mim جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، e.hadji@cu-elbayadh.dz

[2] المركز الجامعي نور بشير البيض، الجزائر، aboubakeur_mohamed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2023/02/04 تاريخ القبول:2023/06/01 تاريخ النشر :2023/06/10

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الإلمام بالجوانب النظرية للسياحة والاستثمار السياحي وأهميته، وكذا إعطاء صورة واضحة عن الاستثمار العمومي في الجزائر من خلال عرض البرامج التنموية وأهدافها ومخصصاتها المالية، بالإضافة إلى التعرف على بيئة الاستثمار والحوافز الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 وأهدافه المسطرة مع محاولة عرض بعض مؤشرات الاستثمار السياحي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في الاستثمار السياحي بالجزائر بسبب ضعف التمويل الحكومي الذي وجه لقطاعات أخرى ضمن البرامج التنموية، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود عجز في ميزان المدفوعات في شق السياحة بسبب ضعف الإقبال الخارجي على السياحة في الجزائر وخروج العملة الصعبة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمار، الاستثمار السياحي.

ترميز JEL : Z330.E220.Z3

Abstract:

The study aimed to get acquainted with the theoretical aspects of tourism and tourism investment and its importance, As well as giving a clear picture of public investment in Algeria through the presentation of development programs and their objectives and financial allocations, In addition to learning about the investment environment and the incentives granted within the framework of investment laws, The study also aimed to identify the SDAT 2030 tourism development master plan and its ruling objectives, with an attempt to present some indicators of tourism investment in Algeria, The study concluded that there is a weakness in tourism investment in Algeria due to the weakness of government funding, which was directed to other sectors within the development programs, The study also found that there is a deficit in the balance of payments in the tourism sector due to the weak external demand for tourism in Algeria and the exit of hard currency.

Keywords: tourism, tourism investment, investment , public investment.

JEL Classification Codes: Z3. E220. Z330.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تظهر أهمية القطاع السياحي كونه من الاتجاهات الجديدة والمهمة لتنويع مصادر الدخل الوطني، وعليه سعت الكثير من الاقتصاديات والبلدان إلى الإنفاق والاستثمار أكثر في مجال السياحة، خاصة تلك البلدان التي تعتمد على مورد وحيد للدخل مثل البلدان النفطية، بحيث تكون هذه الأخيرة عرضة لتقلبات أسعار النفط والتي تحدد خارجيا في الأسواق الدولية، وعليه تم السعي إلى استغلال القدرات في المجال السياحي من خلال تكوين اليد العاملة المؤهلة من جهة، واستغلال المقومات السياحية من جهة أخرى.

والجزائر كغيرها من البلدان أولت اهتماما للاستثمار في القطاع السياحي والذي كانت بوادره مع صدور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) والذي اعتمدته الحكومة سنة 2008، وتزامن المخطط مع التوسع المالي من خلال برامج الاستثمار العمومي والتي بدأت سنة 2001، أين تم إنفاق أغلفة مالية كبيرة بهدف إنجاز مشاريع البنى التحتية وتدعيم الطلب الكلي وذلك بعد انقضاء العشرية السابقة التي تميزت بعدم الاستقرار، وقد تم تسطير مجموعة من الأهداف تمر بمراحل تكون نتيجتها إسهام الاستثمار السياحي في التنويع الاقتصادي بحيث يكون بديلا لقطاع المحروقات ابتداء من سنة 2025، وقد هدف المخطط إلى استغلال ما تزخر به الجزائر من مؤهلات يمكن أن تجعل منها قطبا سياحيا كبيرا بامتياز تتبعه آثار إيجابية أولها تحسين ميزان المدفوعات وتوفير مناصب الشغل والمساهمة بنسبة أكبر في الناتج المحلي الخام.

1.1. إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق ذكره يتم طرح الإشكالية على النحو التالي:

"ما هو واقع الاستثمار السياحي في ظل برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030؟"

2.1. فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يمثل الاستثمار السياحي نسبة ضعيفة من إجمالي الاستثمارات العمومية.

الفرضية الثانية: تضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 مجموعة من المراحل تهدف إلى جعل السياحة بديلا لقطاع المحروقات

3.1. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة للإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياحة والاستثمار السياحي، وكذا معرفة الدور الذي يؤديه الاستثمار السياحي في زيادة الدخل الوطني والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التعرف على البرامج التنموية في الجزائر، التعرف على أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

2. الإطار المفاهيمي للسياحة والاستثمار السياحي

سنتطرق في هذا المحور إلى المفاهيم المتعلقة بالسياحة وأهميتها وخصائصها، ثم المرور إلى المفاهيم النظرية للاستثمار السياحي وخصائصه، بالإضافة إلى أهدافه ومختلف المحددات التي تؤثر على نجاحه، كما سنتطرق إلى مجالات الاستثمارات السياحية ومناخ الاستثمار التي يمكن أن تكون محفز لهذه الاستثمارات.

1.2. مفهوم السياحة

يختلف مفهوم السياحة بين جانب العرض وجانب الطلب، وهي تختص بمجموعة من النقاط تميزها عن باقي قطاعات النشاط الاقتصادي، وذلك لما لها من أهمية بالغة في زيادة الدخل وتحسين القطاعات الاقتصادية الأخرى.

1.1.2. تعريف السياحة

قبل التطرق لمفهوم الاستثمار السياحي يمكن تقديم مفهوم بسيط للسياحة في ما يلي:

تعرف السياحة من جهة الطلب على أنها خدمات السفر والمواصلات والإقامة وكل ما يتصل بالرحلة المعنية من خدمات وسلع، أما من ناحية العرض فتعرف على أنها منتجة للخدمات المذكورة. (رشيدة، 2019، صفحة 14)، ويمكن تعريفها أيضا على أنها "مجموعة من العلاقات والأعمال التي تكونت بسبب التنقل وإقامة الأفراد خارج مقرات سكناهم المعتادة، حيث أن هذا التنقل لا يدخل في إطار النشاط الإنساني المربح، فالسياحة ظاهرة اقتصادية طبقا لكل من العرض والطلب أي خدمات السفر والمواصلات والإقامة وكل ما يتصل بالرحلة السياحية من خدمات وسلع ووسائل إقامة وترفيه." (خالد، 2007، الصفحات 23-24)

كما تعرف السياحة أيضا على أنها حركة يقوم بها البشر بصفة مؤقتة إلى أماكن إقامة مؤقتة خارج نطاق أماكن حياتهم المعتادة، وذلك في جميع الأغراض، وكذا زيارات اليوم الواحد التي ترتبط بالعودة. (عبدالسميع، 2008، صفحة 19)، أما المنظمة العالمية للسياحة فقد عرفتها على أنها أنشطة الأشخاص المسافرون إلى مكان آخر غير المكان المعتاد لإقامتهم، ولمدة لا تزيد عن سنة كاملة لغرض الترويج أو الأعمال أو أغراض أخرى. (مصطفى، 2022، صفحة 17)

2.1.2. خصائص السياحة

يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الاقتصادي في الدولة الحديثة، وهو يتميز بخصائص رئيسية نوجزها في النقاط التالية: (مصطفى ي.، 2014، الصفحات 30-31)

- أنه من القطاعات الخدمية التي تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنه يمثل منظومة متكاملة من الأنشطة التي ترتبط بالكيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري للمجتمع؛

- مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو المكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية؛
- نطاق المنافسة الذي يتحرك في هذا القطاع يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، فالمنافسة في مجال السياحة دائما ما تكون عالمية بين الدول المختلفة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات العالمية؛
- دور هذا القطاع يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة؛
- السوق المستهدف لقطاع السياحة يمتد من عملاء السياحة الداخلية من مواطني الدولة إلى عملاء السياحة الخارجية من مواطني الدول الأخرى، فهو سوق متنوع الخصائص والأنماط السلوكية؛
- عدم إمكانية الاحتكار في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة وصعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة وتتمثل محددات السياحة في الانتقال والغاية.

3.1.2. أهمية السياحة

تعد السياحة من أهم مصادر الدخل الوطني الذي يُعتمد عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك اعتبرت أحد العناصر الأساسية للتنمية الشاملة، لأن تنمية السياحة سيؤدي حتما إلى تطوير العديد من الصناعات الأخرى فهي مؤشر للتنمية الشاملة، حيث أن نمو الاستثمارات السياحية من شأنه أن يؤدي إلى الاستغناء عن استيراد الكثير من السلع والخدمات من الخارج والاعتماد على السوق المحلي في التموين والتمويل مستقبلا". (الزهراء، 2019، الصفحات 39-40)

وتتعدد أنماط السياحة تبعا لمعيار الهدف، وهو أمر طبيعي يتفق ورغبات السياح وإمكاناتهم المادية ومستوياتهم الثقافية وخصائصهم الصحية والعملية، لذلك تضم السياحة تبعا لهذا المعيار سياحة الاستجمام، السياحة الثقافية، سياحة المؤتمرات، السياحة الطبية، السياحة الرياضية، السياحة الدينية، وسياحة العلاقات الاجتماعية. (خميس، 1993، الصفحات 89-90)

2.2. مفهوم الاستثمار السياحي

إن مفهوم الاستثمار السياحي لا يختلف كثيرا عن المفهوم العام للاستثمار فهو يهدف إلى التكوين الرأسمالي والربح كأهداف استراتيجية، كما أنه مصدر لزيادة الدخل وتحقيق الرفاهية، حيث تعتمد هذه الاستثمارات على مجموعة من المحددات يأتي في مقدمتها انتشار الوعي والاستقرار السياسي والأمني.

1.2.2. تعريف الاستثمار السياحي

وردت عدة تعاريف للاستثمار السياحي نذكر أهمها في ما يلي:

التعريف الأول: "الاستثمار السياحي هو ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالميادين المتعلقة بالنشاط السياحي، بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مرورا بوسائل الترفيه والتنزه والخدمات الإضافية المرتبطة بالسياحة". (الزهراء، 2019، صفحة 229)

التعريف الثاني: الاستثمار السياحي هو ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي سواء المادي أو البشري، بغية زيادة طاقة البلد السياحية، كالفنادق والمدن السياحية والمطاعم والطرق والنقل السياحي. (أحمد، 2014، صفحة 13)

2.2.2. خصائص الاستثمار السياحي

يمكن تبيين خصائص الاستثمارات السياحية في النقاط التالية: (الزهراء، 2019، الصفحات 229-230)

- الاستثمار السياحي يكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
- العائد من الاستثمار السياحي ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات مقارنة بالمشاريع الأخرى؛
- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها؛
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عال من التشغيل والعمالة المدربة والمؤهلة لذلك؛
- الاستثمارات السياحية لا تحتاج للتكنلوجيا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.

كما يمتاز الاستثمار السياحي أيضا بالخصائص التالية: (الحميري، 2010، صفحة 119)

- تمثل الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول (الأراضي والمباني والآلات والمعدات والأثاث)؛
- أغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة من الخارج ومرتفعة الثمن وبالعملة الصعبة؛
- ارتفاع تكلفة التأسيس وهي التكاليف الاستثمارية، وفترة استرداد رأس مال المشروع تكون طويلة؛
- مصادر التمويل تكون معظمها أجنبية وطويلة الأجل والتكامل مع أوجه الاستثمار الأخرى

3.2. أهمية وأهداف الاستثمار السياحي

تكمن أهمية الاستثمار السياحي بالدرجة الأولى في توفير مناصب الشغل وبالتالي امتصاص البطالة، وله أهداف على مستوى المستثمر بحد ذاته وأهداف أخرى استراتيجية تخدم الصالح الاقتصادي العام، وبالتالي يتميز بخصائص تميزه عن باقي الاستثمارات الأخرى.

1.3.2.أهمية الاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار السياحي من أهم الاستثمارات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب يأتي في مقدمتها: (أحمد، 2014، صفحة 19)

- اعتبار القطاع السياحي مصدرا أساسيا للدخل الوطني للعديد من الدول؛
- يؤدي دورا مهما ومؤثرا في تنشيط الاقتصاد من خلال تطوير الصناعات والمجالات المرتبطة بالسياحة؛

- إدارة عملية الاستثمار السياحي وتخطيطها بشكل فعال من شأنه السماح بتعظيم العوائد الإيجابية لاستثمار الموارد السياحية الوطنية، وهي شرط لتفعيل الوزن النسبي لأهمية القطاع السياحي وموارده؛

2.3.2. أهداف الاستثمار السياحي

يسعى الاستثمار السياحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حفاظا على مكانته وكذا تحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين، وتتمثل هذه الأهداف في ما يلي: (الزهراء، 2019، الصفحات 230-231)

- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول؛
- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية؛
- زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات وتنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي؛
- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي؛
- تغيير سلوك الأفراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن ورفع مستوى المعيشة؛
- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين إقليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي؛
- القضاء على كافة أشكال الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة.

4.2. الاستثمار السياحي محدداته، مجالاته ومحفزاته

كما أن للاستثمار محددات عامة فإن الاستثمارات السياحية يعتمد نجاحها على مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم لطبيعة هذا الاستثمار، وبالتالي الإنفاق أكثر على مجالات هذا النوع من الاستثمار.

1.4.2. محددات الاستثمار في القطاع السياحي

يمكن إجمال محددات الاستثمار السياحي في الآتي: (الحميري، 2010، الصفحات 124-125)

- الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر)؛
- انخفاض مستوى الوعي والثقافة السياحية لدى الاجهزة الحكومية والمواطن؛
- درجة المخاطرة والاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري؛
- الاستراتيجية الترويجية والإعلامية المتبعة ومدى توفر استراتيجية تسويقية ملائمة للنهوض بالسياحة.

2.4.2. مجالات الاستثمار السياحي

يتميز الاستثمار السياحي بتنوع مجالاته مما يؤدي إلى اتساع نطاق الاستثمارات التي يمكن أن تباشر في هذا القطاع وتزايدها وتتمثل هذه المجالات في ما يلي: (نبيل، 2019-2020، الصفحات 09-10)

- مجال الإيواء السياحي، ومجال اللهو والترفيه؛
- مجال النقل والمواصلات والاتصالات، التعليم والتدريب والبحث السياحي؛
- مجال الإدارة السياحية، الترويج والإعلام السياحي، والإحصاء والمسح السياحي.

3.4.2. محفزات الاستثمار السياحي

يتطلب قيام الاستثمار السياحي توفر مناخ استثماري من خلال توفير الأوضاع الملائمة للعملية الاستثمارية، ويمكن إجمال هذه المحفزات في ما يلي: (نبيل، 2019-2020، الصفحات 12-13)

- البيئة السياسية المستقرة الجاذبة لرؤوس الاموال الأجنبية، وموقفها من المشروعات الاستثمارية؛
- البيئة الضريبية المحفزة للمستثمرين، وكذا وجود مدخرات فائضة عن حاجة المستهلك؛
- البيئة الاقتصادية المستقرة وبالتالي عدم وجود ارتفاع للتكاليف أو انخفاض الانتاج؛
- البيئة التشريعية التي تسهل مهمة المستثمر كالسماح بالاستيراد لتلبية احتياجات المشروع الاستثماري؛
- العوامل البشرية بتوفير مراكز سياحية للتدريب ودرجة الوعي الثقافي لتشجيع الاستثمار السياحي.

3. عرض برامج الاستثمار العمومي في الجزائر خلال الألفية الثالثة

قبل التطرق إلى برامج الاستثمار العمومي المنتهجة في الألفية الثالثة وجب علينا تقديم تعريف شامل للاستثمار العمومي حيث يعرف "بأنه إنفاق الدولة على شراء السلع الاستثمارية التي تتطلبها إقامة المشاريع العامة بهدف زيادة التكوين الرأسمالي، كما يمكن تعريفه في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين"، وبصفة عامة فإن الدوافع وراء الاستثمار العام تتمثل في الحاجة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطوير الخدمات والاتجاه إلى المجالات التي لا يستطيع الاستثمار الخاص القيام بها. (حسين، 2021، صفحة 36)

1.3. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

قررت الحكومة الجزائرية في أفريل **2001** وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ **525** مليار دج أي ما يعادل **7** مليار دولار، ولقد تم توجيهه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية بشرية، بالإضافة إلى دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، وتتكون هذه القطاعات من قطاعات فرعية، وبلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع. (هدى، 2020، صفحة 40)

ووفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة فإن أهداف البرنامج تتمثل في ما يلي: (هدى، 2020، صفحة 40)

- تنشيط الطلب الكلي وتنمية الموارد البشرية، رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض البطالة؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات للسكان.

الشكل رقم (01): مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة: مليار دج).

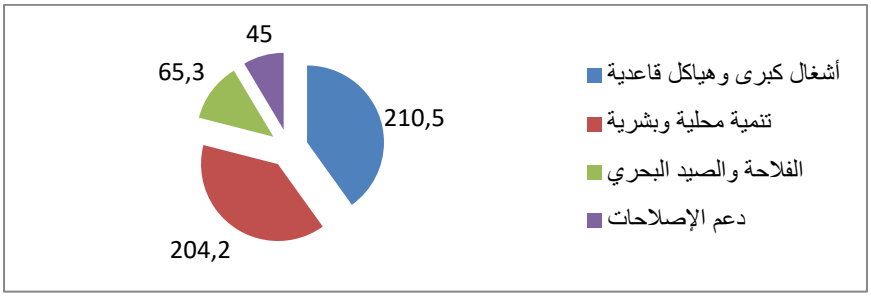

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المخصصات المالية للبرنامج توزعت بشكل أساسي على قطاع الأشغال والبنى التحتية ب 210.5 مليار دج وكذا التنمية المحلية والبشرية ب 204.2 مليار دج، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فخصص له 65.3 مليار دج من إجمالي مخصصات البرنامج، فيما خصص لدعم الإصلاحات مبلغ 45 مليار دج.

2.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

تم التخصيص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 4202.7 مليار دج وتم من خلاله تسطير استراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع، ومن بين هذه المشاريع الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كم والذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، تجديد السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية وغيرها من المشاريع، وتمثلت الأهداف الرئيسة لهذا البرنامج أساسا في ما يلي: (محمد، 2019، صفحة 115)

- تطوير البنية التحتية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛
- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنلوجيا والإعلام والاتصال؛

الشكل رقم (02): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 (الوحدة: مليار دج).

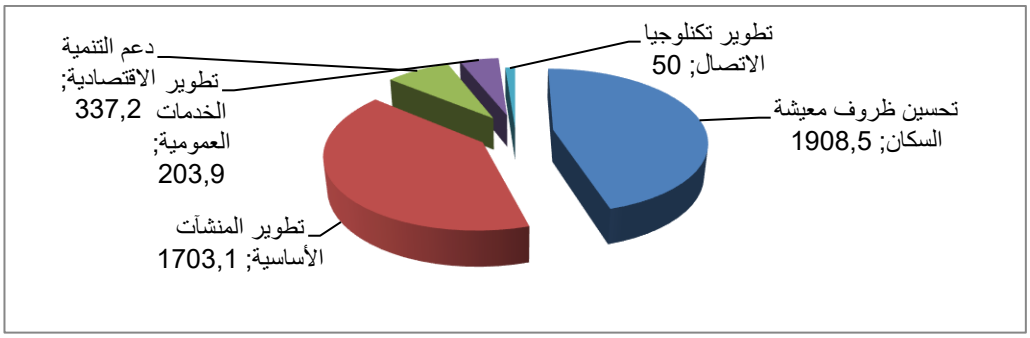

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الحكومة أعطت الأولوية في هذا البرنامج إلى تحسين ظروف معيشة السكان من خلال استحداث مناصب شغل ومنح الدعم بمبلغ قدره 1908.5 مليار دج وهذا يعكس تماما توجه الحكومة إلى تخفيض معدلات البطالة الناتجة عن العشرية السابقة، ويأتي في المرتبة الثانية تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 1703.1 مليار دج، ولم تحظى التنمية الاقتصادية إلا بـ 337.2 مليار دج من مخصصات البرنامج، وقسمت المخصصات الباقية بين تطوير تكنلوجيا الاتصال وكذا تطوير الخدمات العمومية.

3.3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

يعتبر هذا البرنامج استكمالا لمسار التنمية الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ سنة 2001، كما يمثل استمرارية للبرنامجين السابقين على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، كما يندرج أيضا ضمن حركية إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني المعتمدة منذ 2001 بسبب الوفرة المالية (خميسي، 2022، صفحة 112)

1.3.3. أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

يهدف البرنامج الخماسي للتنمية إلى ما يلي: (صلاح، 2016، صفحة 173)

- القضاء على البطالة من خلال استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل ودعم التنمية البشرية؛
- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروفهم المعيشية؛ وتحسين المستوى الصحي؛
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية، والمواصلة في تحسين الخدمات العامة؛
- النهوض بتكنلوجيا المعلومات والاتصال وتطوير مناخ الاستثمار ومحيطه؛
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية وتثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

2.3.3. مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

يشتمل البرنامج على شقين هما: (صلاح، 2016، صفحة 273) استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار، وكذا إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

الشكل رقم (03): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (الوحدة: مليار دج).

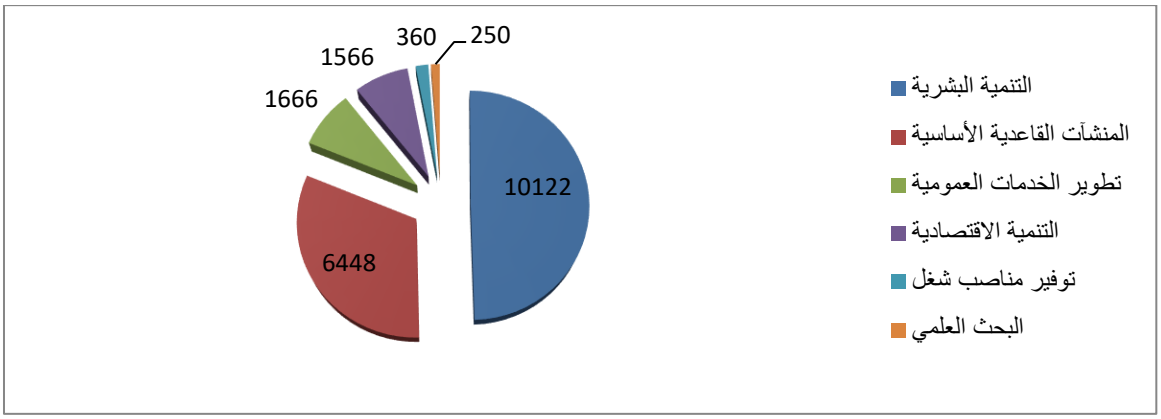

المصدر: (صلاح، 2016، صفحة 273)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن 49% من إجمالي البرنامج خصصت للتنمية البشرية وتكوين الكفاءات، في حين مثلت نسبة 31% مخصصات للمنشآت القاعدية الأساسية، ومن القطاعين السابقين يمكن الحكم على توجه الحكومة من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي بحيث تم التركيز على مشاريع البنى التحتية وتوفير مناصب الشغل.

4.3. البرنامج الجديد للنمو 2016-2030

اعتمدت الجزائر في سنة 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، تم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، وهي تستند على نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019 ومن ناحية أخرى على منظور تنويع وتحول الاقتصاد بحلول عام 2030.

1.4.3.أهداف البرنامج الجديد للنمو 2016-2030

في قسم الميزانية يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية: (عادل، 2018، صفحة 120)

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفقات التشغيل؛
- انخفاض كبير في عجز الخزينة وتعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية؛
- الاتجاه نحو مسار مستدام لنمو الناتج خارج المحروقات بنسبة 6.5% خلال 2020-2030؛
- ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 2.3 مرات؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة؛
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات لدعم تسارع النمو الاقتصادي؛

2.4.3. مراحل تنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد للنمو آفاق 2030

إن تحقيق هذه المراحل حسب النموذج يسمح للجزائر للتحول إلى دولة ناشئة في العشرية القادمة، وفي ما يلي نوجز هذه المراحل: (روشو، 2021، الصفحات 159-160)

1.2.4.3. مرحلة الإقلاع 2016-2019: يتم العمل في هذه المرحلة على رفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة، إضافة إلى إعادة التوازن الهيكلي وتصحيح الاختلالات في عجز الميزانية العامة للدولة من خلال تنويع الموارد المالية وتحقيق الفوائض مع آفاق سنة 2020 وتحقيق نمو متوازن في مختلف القطاعات للوصول إلى استقرار اقتصادي كلي.

2.2.4.3. مرحلة التحول 2020-2025: هي مرحلة الانطلاق في التنويع الاقتصادي والانتقال الطاقوي، وهي أيضا مرحلة استدراك وتكيف مع المعطيات الجديدة المجسدة أساسا مع بداية مساهمات القطاعات الأخرى في القيمة المضافة وزيادة معدل الناتج الداخلي بنسبة 6.5%.

3.2.4.3. مرحلة الاستقرار 2026-2030: في هذه المرحلة يكون بإمكان الاقتصاد الوطني استغلال القدرات التي تراكمت، ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبالتالي الخروج من التبعية الريعية والانتقال إلى مستوى الدول الناشئة.

4. عرض الاستثمار السياحي في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat2030

تمثل ظهور التوجه السياحي في الجزائر كخطة استراتيجية بعيدة المدى في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سنة 2008، ورافق هذا المخطط تعديل للبيئة الاستثمارية عن طريق تحسين مناخ الاستثمار في إطار قوانين الاستثمار ، وبالتالي التشجيع أكثر للاستثمار السياحي في الجزائر بهدف تحسين مؤشراته.

1.4. مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر في ظل قوانين الاستثمار

مناخ الاستثمار هو "مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية"، "كما يعرف أيضا على أنه مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأحسن حالا". (أمال، 2017-2018، صفحة 146)

1.1.4. قانون الاستثمار لسنة 2016

وحسب المادة 07 من قانون الاستثمار 16-09 نجد أن المشرع الجزائري قد خصص لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة من امتيازات وتحفيزات عامة ومشتركة، في حين أضاف بعض الامتيازات والتحفيزات الأخرى للاستثمارات الخاصة، وتتمثل هذه الامتيازات في: (المادة07، 2016، صفحة 19) المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة، المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل، بالإضافة إلى المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

1.1.1.4. المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

بالرجوع إلى نص المادة 12 و 13 من قانون الاستثمار لسنة 2016 يمكن إجمال هذه الامتيازات في الآتي: (المادة12-13، 2016، الصفحات 18-19)

1.1.1.1.4. المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز

- الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من TVA فيما يخص السلع والخدمات المستوردة والمقتناة محليا التي تدخل مباشرة في الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبيق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- تخفيض 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة في فترة الإنجاز؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2.1.1.1.4. المزايا الممنوحة في مرحلة الاستغلال

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2.1.1.4. المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل؛

تعتبر هذه الامتيازات حديثة النشأة بموجب القانون رقم 16-09، حيث نص عليها في المادتين 15 و 16 منه إلا أنها لا تلغي الامتيازات المنصوص عليها في المادتين 12 و 13 من نفس القانون سواء كانت التحفيزات المالية أو الجبائية الخاصة بالمشاريع السياحية والصناعية والفلاحية. (صابرين، 2020، صفحة 18)

1.2.1.1.4. المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

نص المشرع الجزائري على الامتيازات الخاصة بهذه الاستثمارات في المادتين 17 و 18 من قانون الاستثمار 16-09، وأهم ما يمكن ملاحظته على هذه الامتيازات أنها وردت على سبيل المثال وليست محددة. (صابرين، 2020، صفحة 19)

2.1.4. قانون الاستثمار لسنة 2022

يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب، مقيمين أو غير مقيمين.

حسب هذا القانون تم إلغاء القانون السابق للاستثمار رقم 16-09 والمتعلق بترقية الاستثمار باستثناء المادة 37 والتي تبقى سارية المفعول ونص القانون رقم 22-18 في المادة :24 أنه تستفيد الاستثمارات بناءً على طلب من المستثمر، من أحد الأنظمة التحفيزية التالية: (المادة24، 2022، صفحة 08)

(النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية؛ النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة؛ النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل).

كما نصت المادة 26 على الاستثمارات المستفيدة من نظام القطاعات المتمثلة في ما يلي: (المادة26، 2022، صفحة 08)

- المناجم والمحاجر والخدمات والسياحة، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري؛
- الصناعة والصناعة الغذائية والصيدلانية والبتروكيميائية، اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا.

نلاحظ أن هذا القانون قد اهتم بالمنصة الرقمية التي تسمح بتوفير المعلومات في مجال الاستثمار وكذا التحفيزات والمزايا وكل الإجراءات ذات الصلة بالاستثمار، أما القطاع السياحي فكان ذكره في المادة:26 ضمن القطاعات ذات الأولوية ضمن النظام التحفيزي.

2.4. الاستثمار السياحي ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat2030

يسعى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لتحسين جودة السياحة وزيادة الاستثمار السياحي ليكون بديلا لقطاع المحروقات وبالتالي إقبال أكثر على المنتجات السياحية من طرف الأجانب.

1.2.4. تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة sdat2030

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر قصد الارتقاء بها درجة الامتياز في المنطقة الأورومتوسطية، ويقدم من هذا المنطلق لمجمل أنحاء البلاد ولكل من أجزاء الإقليم الوطني، التوجيهات الاستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار تنمية مستدامة. (البيئةوالسياحة، 2008، صفحة 04)

2.2.4.أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة sdat2030

تتمثل أهداف المخطط في ما يلي: (البيئةوالسياحة، 2008، الصفحات 22-23)

- **جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي:** وذلك من خلال ما يلي:

- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات وتنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية؛
- إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة امتاز ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في توفير وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد؛
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الميزان التجاري للمدفوعات، توازنات الميزانية).

- **الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى:** وذلك من خلا النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) تأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص والعموميين، بالإضافة إلى الانسجام مع استراتيجية القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات) وإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط.
- **التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة:** وهنا يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية أي الاقتران الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة.
- **تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري:** وذلك من خلال النقاط التالية:
  - يقيم الاقتصاد السياحي علاقة متينة مع الإقليم، المكان المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي؛
  - الفاعلون في الإقليم هم العموميون، الخواص، الجمعيات وغيرهم، يساهمون في الإنتاج السياحي؛
  - إنشاء وظائف ومضاعفة التدفقات المالية والإبقاء على خدمات أمام استراتيجية تنمية مستدامة تدمج الاهتمام بالحفاظ على التراث التاريخي والثقافي وإنعاشه.
- **التحسين الدائم لصورة الجزائر:** يرمي البرنامج إلى بناء صورة الجزائر من خلال إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن آفاق لجعلها سوقا هامة وليست ثانوية، بما في ذلك مجموعة المواد والطاقات المتاحة والتي تستجيب لحاجيات المستهلكين الدوليين.

3.4. واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

إن الاستثمار السياحي كغيره من الاستثمارات على اختلاف مصادر أموالها فهي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال استغلال القدرات والكفاءات والصناعة والمنتجات السياحية، كما أنها سبيل لتحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني، بل وحتى استقطاب الأجانب لهاته المنتجات وتحصيل العملة الصعبة إلى الداخل، وفي ما يلي نعرض بعض المؤشرات الخاصة بالاستثمار في القطاع السياحي.

1.3.4. الإنفاق على الاستثمار السياحي في الجزائر

يمثل الجدول الموالي إحصائيات للمبالغ المنفقة في القطاع السياحي.

الجدول رقم (01): الإنفاق الاستثماري السياحي في الجزائر للفترة 2012-2017 (الوحدة: مليار دج).

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مبالغ الاستثمارات	130	134.4	143.8	176.2	196.1	190.4

المصدر: (https://www.industrie.gov.dz/fr/andi/، 2022)

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الاستثمارات السياحية في تزايد مستمر، حيث كان في سنة 2012 130 مليار دج، ليرتفع في السنة الموالية ب 4.4 مليار دج أي ما يعادل 134.4 مليار دج وفي سنة 2014 بلغ حجم الاستثمارات 143.8 مليار دج ليصل في سنة 2015 إلى 176.2 مليار دج أي بنسبة زيادة تقدر بـ 22.5 %، ووصلت الاستثمارات السياحية في هذه الفترة إلى أعلى مستوياتها في سنة 2016 بمبلغ إجمالي يقدر ب 196.1 مليار دج وبنسبة زيادة قدرها 11.3%، أما سنة 2017 فقد سجلت انخفاضا بالمقارنة مع السنة السابقة حيث قدرت ب 190.4 مليار دج.

نلاحظ أن حجم الاستثمارات السياحية منخفض بالمقارنة مع حجم الاستثمار الكلي وكذا بالمقارنة مع استثمارات باقي القطاعات، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد في هذه الفترة على مورد وحيد للميزانية وهو قطاع المحروقات، والذي تراجعت عائداته مع منتصف 2014 وبالتالي الاتجاه نحو تحسين القطاعات الأخرى وهو ما يتضمنه هذا البرنامج وضمنه هو الآخر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

2.3.4. مساهمة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات الجزائري

الجدول رقم 02: الإيرادات والنفقات الكلية السياحية في الجزائر خلال (2000-2018). (وحدة: م دولار)

السنة	الايرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد	السنة	الايرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد
2000	102000000	193000000	-91000000	**2010**	324000000	716000000	-392000000
2001	100000000	194000000	-94000000	**2011**	300000000	595000000	-295000000
2002	111000000	248000000	-137000000	**2012**	295000000	598000000	-303000000
2003	112000000	255000000	-143000000	**2013**	326000000	532000000	-206000000
2004	178000000	341000000	-163000000	**2014**	348000000	685000000	-337000000
2005	477000000	660000000	-183000000	**2015**	357000000	765000000	-408000000
2006	393000000	414000000	-21000000	**2016**	243000000	475100000	-232100000
2007	334000000	502000000	-168000000	**2017**	140000000	580000000	-440000000
2008	473000000	613000000	-140000000	**2018**	250000000	212500000	+37500000
2009	361000000	574000000	-213000000				

المصدر: (مرباح، 2020، صفحة 342)

الشكل رقم (04): تطور الإيرادات والنفقات السياحية خلال الفترة 2000-2018.

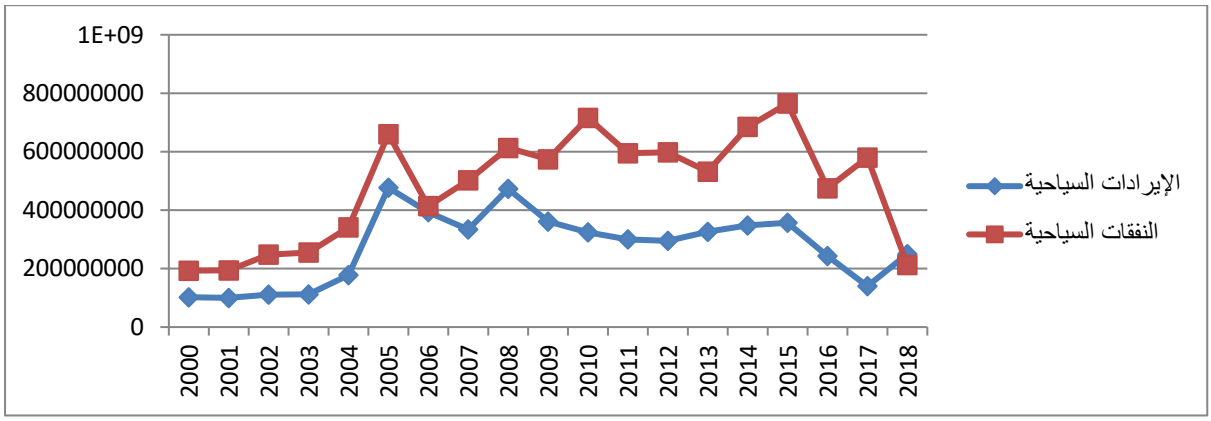

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى السابقين أن النفقات السياحية أكبر من الإيرادات السياحية طيلة فترة الدراسة، ما عدا سنة 2018 والتي كانت فيها الإيرادات أكبر من النفقات ب 37500000 مليون دولار، أي أن الرصيد كان سالبا في أغلب سنوات الدراسة؛ ونفسر العجز في ميزان السياحة الجزائري أن أغلب صادرات الميزان التجاري تتمثل في المحروقات (غاز وبترول) بنسبة 97% وبالتالي غياب باقي القطاعات الأخرى على غرار قطاع السياحة.

3.3.4. تطور ميزان المدفوعات– بند السفر– في الجزائر (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الجدول رقم 03: تطور إيرادات ونفقات السفر خلال الفترة (2010-2020) (الوحدة: مليون دولار أمريكي).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إيرادات	219	208	196	230	258	304	209	140.5	169	165	42.9
نفقات	574	502	428	410	611	677	475	580	494	500	232.6

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2022)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مقدار العملات الأجنبية التي تم إنفاقها في الخارج أكبر من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن تدفقات السواح غير المقيمين، الأمر الذي يعكس ضعف توجه السواح نحو الجزائر ويعكس بطبيعة الحال وضعية قطاع السياحة وخروج العملة الصعبة.

4.3.4. مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام

الجدول رقم (04): نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2015-2020

(فرع فنادق، مقاهي مطاعم)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حصة السياحة من النتاج المحلي الخام % PIB	**1.3**	**1.4**	**1.6**	**1.7**	**1.8**	**1.1**

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2022)

يوضح الجدول السابق حصة قطاع السياحة من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات والذي يكاد يكون منعدما خلال الفترة محل الدراسة، فلم يتجاوز نسبة 2% حيث كانت أعلى نسبة له سنة 2019 ب 1.8% لينخفض في السنة الموالية بفعل جائحة كورونا (كوفيد 19) إلى نسبة 1.1%.

5.3.4. توزيع طاقات الإيواء في المؤسسات الفندقية في الجزائر

يمكن تبيين طاقات الإيواء من خلال عرض الإحصائيات المتعلقة بعدد الأسرة والمتوزعة على الإيواء الحضري، الساحلي، الصحراوي، الحمامات، والإيواء الجبلي.

الجدول رقم 05: توزيع طاقت الإيواء في الهياكل الفندقية خلال الفترة 2000-2018

السنة	الحضري	الساحلي	الصحراوي	الحمامات	الجبلي	الإجمالي
2010	52085	31321	3770	4111	1089	92376
2011	52445	31322	3770	4110	1089	92736
2012	54186	29886	5954	5467	1405	96898
2013	55988	29886	6058	5467	1405	98804
2014	61012	27962	4547	4259	1825	99605
2015	62479	30380	3636	3866	1883	102244
2016	66155	30500	4780	4102	1883	107420
2017	69861	31326	4928	4266	1883	112264
2018	71274	58138	4775	5024	15914	155125
2019	80470	32926	5895	4502	8831	132624
2020	86381	97132	2996	5984	8831	201324
2021	57785	58833	6206	5984	8831	137639

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية.، 2022)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه طاقات الإيواء متمركزة في الأقطاب الحضرية، ثم تليها الأقطاب الساحلية بالدرجة الثانية، أما الأقطاب الصحراوية والجبلية والحمامات فتمثل نسبة ضئيلة من إجمالي طاقات الإيواء في المؤسسات الفندقية.

من الضروري الإشارة إلى أن مؤشر طاقات الإيواء مضلل نوعا ما، ذلك أنه ليس كل طاقات الإيواء مستغلة باستثناء الأقطاب الحضرية، غير أن باقي الأقطاب تستغل بصفة موسمية والإشارة هنا إلى الأقطاب الساحلية والصحراوية والجبلية، والملاحظ هنا أن هذه الطاقات هي استثمارات سياحية وبالتالي انجر عنها إنفاق، غير أن هذا الأخير لا يولد إيرادات سياحية طول السنة وإنما لفترة زمنية معينة وهذا ما يفسر أن فترة استرداد مبالغ الاستثمارات السياحية المنفقة يكون على المدى الطويل.

5. خاتمة:

لم يجد الاستثمار السياحي في الجزائر إقبالا مع مطلع الألفية الثالثة نتيجة الوضع الاجتماعي المزري للعشرية السابقة، الأمر الذي حال دون إنفاق الدولة أو الخواص على المشاريع السياحية، فهذه الفترة كانت تستوجب امتصاص معدلات البطالة وخفض معدل التضخم وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، لكن مع بداية سنة 2008 تم إعداد وتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لجعل الجزائر وجهة سياحية للأجانب عبر مجموعة من المراحل مع جعل هذا القطاع فاعلا حقيقيا في النمو الاقتصادي وموردا تمويليا مهما.

وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- يسهم الاستثمار في الناتج خارج قطاع المحروقات بنسب لا تتجاوز 2%؛
- تمثل الاستثمارات السياحية نسبة ضئيلة من المشاريع التنموية بسبب تركيز الحكومة الجزائرية على قطاعات أخرى مثل الصناعة والفلاحة ومشاريع البنى التحتية؛
- إن قطاع السياحة في الجزائر لا يزال بعيدا عن دوره في التنويع الاقتصادي بسبب ضعف التمويل الحكومي والمناخ الاستثماري غير المستقر نتيجة تغيير القوانين؛
- الإنفاق على الاستثمار السياحي لا يتجاوز 200 مليار دج في الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2017 بسبب تراجع أسعار المحروقات وسياسة التقشف المتبعة من قبل الحكومة؛
- يعاني ميزان المدفوعات في شق السياحة عجزا طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018 بسبب ضعف الطلب السياحي للأجانب، ومن جهة أخرى زيادة الطلب على السياحة في الخارج من قبل الجزائريين الأمر الذي انجر عنه خروج العملة الصعبة؛
- بالنسبة لمؤشر بند السفر في ميزان المدفوعات فقد سجل هو الآخر عجزا بسبب زيادة النفقات على الإيرادات خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020؛
- طاقات الإيواء الكلية في الجزائر أغلبها تتمركز في الأقطاب الحضرية نتيجة عدم إقبال الحكومة والخواص على الاستثمار في الأقطاب الساحلية والصحراوية والجبلية والتي تتسم بالموسمية.

من خلال التطرق لهذه الدراسة يمكن إدراج التوصيات والمقترحات التالية:

- ضرورة تبني خطة تمويلية واضحة المعالم لتدعيم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛

- تشجيع الاستثمار السياحي من خلال تحسين مناخ الاستثمار ليتماشى ونهج السياسات الاقتصادية للحكومة والتي تقتضي التنويع الاقتصادي؛
- ضرورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة في مجال الاستثمار السياحي لتوفير التمويل؛
- توفير التمويل البنكي للمشاريع السياحية الصغيرة التي لا تتطلب مبالغ مالية كبيرة ومتابعتها؛
- العمل على الترويج للسياحة الجزائرية بمختلف الوسائل اللازمة لإعطاء صورة توضيحية لما تزخر به الجزائر من مؤهلات تمكنها لتكون وجهة سياحية متنوعة بامتياز؛
- ضرورة تصحيح التوازنات الاقتصادية الكلية مثل النمو الاقتصادي والتضخم وتوفير مكاتب الصرف وتنظيمها والتي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030؛

6.المراجع:

الكتب:

1. الزوكة محمد خميس،(1993)، صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، مصر، دار المعرفة الجامعية.
1. عداد رشيدة، (2019)، التسويق السياحي مفاهيم أساسية، الجزائر، ألف للوثائق.
2. علام أحمد عبد السميع،(2008)، علم الاقتصاد السياحي، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
3. كافي يوسف مصطفى،(2022)، صناعة السياحة من منظور الاقتصاد الجزئي والكلي التشابكات الأمامية والخلفية للقطاع السياحي، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع.
4. كواش خالد، (2007)، السياحة: مفهومها أركانها أنواعها، الجزائر، دارالتنوير للنشر والتوزيع.
5. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، (2010)، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
6. نسيسة فاطمة وآخرون،(2019)، الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، ألفا للوثائق.
7. وزارة تهيئة الاقليم البيئة والسياحة، (2008)، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية *sdat2030* الكتاب01: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر.
8. يوسف كافي مصطفى،(2014)، أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

الرسائل والأطروحات:

2. بن مرزوق نبيل، (2019–2020)، الاستثمار الساحي كآلية لترقية الصناعة السياحية –دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر.
3. حابس أمال، (2017–2018)، تقييم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1995–2015، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

المقالات:

4. تبيب محمد وجيرب صابرين، (2020)، الاستثمار السياحي في الجزائر بين نظم التحفيز والمعيقات في التشريع الجزائري، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد (05)، ص18.
5. حبيب كريمة وزقرير عادل، (2018)، اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد (05)، ص 120.
6. روشو عبد القادر، (2021)، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد 19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016–2030، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (03)، ص 159–160.

7. السيد مكاوي مصطفى أحمد، (2014)، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية – الأهمية والتحديات ورؤية التطوير، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (193)، ص 13.
8. صلاح محمد، (2016)، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور –دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع اشارة للبرنامج الخماسي 2014/2010، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (16)، ص 173.
9. طه ياسين مرباح وآخرون، (2020)، الاستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد (10)، ص 342.
10. لطرش وليد وبوخاري محمد، (2019)، أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، العدد (03)، ص 115.
11. مقداد خميسي، (2022)، مساهمة البرامج التنموية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر فترة 2001–2014، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد (01)، ص 112.
12. نوي طه حسين وآخرون، (2021)، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2018، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد (01)، ص 36.
13. هدى بن محمد، (2020)، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (05)، ص 40.

مواقع الانترنت:

1. . الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*، *https://www.industrie.gov.dz/fr/andi*/، تم الاطلاع يوم 15–12–2022.
2. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، *https://www.mta.gov.dz*/، تم الاطلاع يوم 15–12–2022.

القوانين:

1. المادة07. (03 08, 2016). القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار. الجزائر: الجريدة الرسمية.
2. المادة12–13. (03 08, 2016). القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار. الجزائر: الجريدة الرسمية.
3. المادة24. (24 جويلية, 2022). القانون 22–18 المتعلق بالاستثمار. الجزائر: الجريدة الرسمية.
4. المادة26. (24 جويلية, 2022). القانون 22–08 المتعلق بالاستثمار. (50). الجزائر: الجريدة الرسمية.